في إطار إستراتيجيته لاستقطاب وتأهيل الكوادر الوطنية

البنك الوطني يحتفي بتخريج الدفعة الثالثة من متدربي برنامج الشباب

مازن الناهض وعماد العبلاني وقيادات من البنك يتوسطون الخريجين

احتفل بنك الكويت الوطني بتخريج الدفعة الثالثة من الموظفين الجدد من برنامج الشباب الذي يهدف إلى تطوير وتأهيل الكوادر الوطنية الشابة من حملة الدبلوم حديثي التخرج وذلك في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى استقطاب الكفاءات الوطنية وتنمية قدراتها.

وحضر الاحتفال مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني مازن سعد الناهض ونائب مدير عام مجموعة الموارد البشرية عماد أحمد العبلاني إلى جانب قيادات من البنك. وقد كرم الوطني خلال هذا الاحتفال المتدربين الشباب بعد أن اجتازوا بنجاح برنامجاً تدريبياً مكثفا مدته شهرين ونصف الشهر وذلك استعداداً لالتحاقهم بالعمل في البنك.

ويوفر «برنامج الشباب» فرصة للخريجين الجدد للتدريب والتأهيل تشمل تعلم المهارات الأساسية في العمل المصرفي وبناء الأداء المتميز والتغيير والإبتكار إلى جانب علم الإدارة والاتصال الفعال مما يؤهل المتدربين لاحقا الالتحاق مباشرة بالعمل الميداني.

ويأتي «برنامج الشباب» ضمن البرامج التدريبية التي يطلقها البنك الوطني سنويا بهدف دعم الكفاءات الوطنية واعدادها للعمل المصرفي واطلاعها على التطور المتواصل في الخدمات المصرفية. كما ان هذا البرنامج جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية للبنك الوطني ويندرج ضمن العديد من البرامج التدريبية السنوية التي يطلقها البنك للكوادر الوطنية والمعدة وفق معايير منهجية وعلمية متطورة تهدف الى صقل الكفاءات والقدرات للطلبة والخريجين.

ويقوم البنك الوطني سنويا بإطلاق برامج تدريبية تستهدف الطلبة والخريجين وتوفر أعلى مستويات التدريب ومنها برنامج التدريب الصيفي لطلبة المدارس والجامعات والمعاهد و«أكاديمية الوطني» المخصصة لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة التي تم اختيارها للعمل في البنك، الى جانب مئات البرامج التي تعدها مجموعة الموارد البشرية للموظفين وبرامج التطوير المهني في مختلف مجموعات البنك واداراته.

تستهدف تعزيز الثقافة الشرعية في القضايا الاقتصادية

«بيتك» يكرم الموظفين الفائزين بالمسابقة الفقهية

تكريم الفائزين

كرم بيت التمويل الكويتي «بيتك»، المؤسسة الإسلامية الرائدة عالميا، 6 من موظفيه فائزين في المسابقة الثقافية التي طرحها على عموم الموظفين في «المعلومات الفقهية» بغرض الارتقاء بثقافة الموظفين ومعلوماتهم حول المسائل الفقهية وتطبيقاتها الاقتصادية وما يرتبط بذلك من معلومات واحكام وقواعد يقوم عليها عمل البنك في مختلف الانشطة، حيث تمت المسابقة تحت اعداد واشراف ومتابعة ادارة الرقابة والاستشارات الشرعية في «بيتك»، واختير الفائزون الستة بعد سحب اجري في مقر الادارة وتسلموا جوائز قيمة، فيما بلغ عدد المشاركين 135 موظفا.

وتعتبر المسابقة التي يطرحها «بيتك» للمرة الأولى، وقدمت للموظفين من خلال الشبكة الالكترونية الداخلية خطوة جيدة لتجسيد منهج «بيتك» في الصناعة المالية الاسلامية، وابراز اهمية تفاعل الموظفين وتنافسهم ،مما ينعكس ايجابا على ادائهم الوظيفي وسلوكهم واخلاقياتهم التي تعتبر عنصرا مهما واساسيا للعمل في «بيتك».

وتهدف المسابقة كذلك الى توضيح العديد من القضايا الفقهية والاطلاع على اراء الفقهاء من خلال الاجابة على الاسئلة ومراجعة الاعداد المنشورة من نشرة «فتوى» الالكترونية وغيرها من الاصدارات، بالاضافة الى المصادر والمراجع الخارجية، الامر الذى يثرى معلومات الموظفين ويجعلهم اكثر قربا وتفهما للاحكام والتطبيقات الشرعية في المسائل الاقتصادية التى يتم التعامل معها بشكل يومي.

يذكر ان نشرة « فتوى» الالكترونية تصدر شهريا للموظفين للسنة الخامسة على التوالي ،تتناول مواضيع وقضايا شرعية اقتصادية مهمة، وفيها ابواب تتعلق بدليل المصلحات الفقهية الاقتصادية، والفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية بالاضافة الى مؤسسات وقضايا دولية وغيرها من الموضوعات التي تهم موظفي «بيتك» وتساعدهم في اداء اعمالهم بشكل سليم ومتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية.

بنك الخليج يقدم خصومات فورية بنسبة 15 في المئة لعملائه

بنك الخليج GULF BANK معكم نستمر

شعار بنك الخليج

أعلن بنك الخليج عن إبرامه شراكة حصرية مع مستشفى رويال حياة لمنح حاملي بطاقاته الإئتمانية فيزا إنفنت خصماً خاصاً بنسبة 15 في المئة عند استخدامها لتسديد فواتير الفحوصات بالأشعة أو إحدى علاجات السبا. ويأتي هذا العرض ضمن برنامج مكافآت الخليج الذي يقدم لعملاء البنك مجموعة متميزة من العروضات الحصرية والمتجددة بصورة منتظمة.

وبالإضافة إلى الخصومات التي يحصل عليها حاملو بطاقات فيزا إنفنت من بنك الخليج، بإمكانهم فتح ملف طبي جديد مجاناً لدى عيادة الأسرة التي تم تدشينها حديثاً في المستشفى، باستخدام بطاقة فيزا إنفنت. ويسري هذا العرض الجديد من بنك الخليج لغاية 31 ديسمبر 2013.

ويسعى بنك الخليج دوماً إلى مكافأة عملائه من خلال الخصومات والعروض المتميزة التي يقدمها لهم في إطار استراتيجيته التي تسعى لإرضائهم وتوفير كل ما هو جديد وحصري في قطاع الخدمات المصرفية.

مليار ريال حجم سوق التأجير التمويلي بالسعودية

استقبلت السوق السعودية نشاط التأجير التمويلي للمرة الأولى عام 2000، وذلك بتاسيس شركتين للتأجير التمويلي، ومن ثم تزايدت ليبلغ عددها حاليا ما يقارب الـ 30 شركة تعمل بنظام تمويل عقود التأجير للاصول الثابتة والمنقولة للقطاعات والمشاريع والأفراد، نظير قسط معين يتم حسابه على أساس التكلفة و الانتفاع، بدلا من منح قرض في صورة أموال سائلة.

وظهر نظام التأجير التمويلي لأول مرة في العالم خلال حقبة بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقل بعد عشر سنوات إلى أوروبا واليابان، وبعد ذلك إلى بقية دول العالم، ليبلغ عدد الدول التي تتعامل بعقود التأجير التمويلي حوالي 50 دولة وبعقود تمويلية تتجاوز 1688 مليار دولار، حيث تم تطوير هذا النظام على مدار 6 عقود ليصبح مصدرا هاما من مصادر التمويل.

من جهته، قال حسين حمزة المسيح مدير إدارة تطوير الأعمال بشركة الأمثل للتمويل والتأجير بالسعودية، إن حجم أعمال هذا السوق بلغ 60 مليار ريال سعودي، و مرتبط باسواق أخرى كسوق السيارات والمعدات. وأضاف في حديثه لـ «العربية.نت» ان سوق التأجير التمويلي ينمو بمعدل 7 إلى 9 في المئة سنويا، وذلك يعود لحداثة نشأة السوق بالإضافة إلى محدودية التنظيم الحالي، إلا أن النظام الجديد للإيجار التمويلي سيسهم في ارتفاعه بعد سن النظم والآليات المنظمة لهذا السوق وفيما يتعلق بأبرز مميزات هذا النوع من التمويل، أكد المسيح إنه يتيح الحفاظ على رأس المال العامل، حيث يمكن أن يستخدم لأغراض تجارية منتجة اخرى حيث انه لا يتطلب مبلغا كبيرًا من المال ويمكن استثمار المصادر المالية الإضافية في مشروعات أخرى.

وتابع «إن كان هناك ثمة تحديات في سوق التأجير التمويلي فهو من الناحية التنظيمية، إلا انه في اعتقادنا أن هناك خطوات جادة وحثيثة لتنظيمه».

القطاع الخاص الخليجي سيشارك في مؤتمر القاهرة

كشف الدكتور عبدالله بن محفوظ رئيس مجلس الأعمال السعودي المصري، أن حجم الاستثمارات السعودية في مصر حاليا يصل إلى 105 مليارات ريال «28 مليار دولار»، موزعة على عدة قطاعات مختلفة، لافتا في حديث خاص مع «العربية. نت» إلى أن نحو 16 مليار ريال من هذه الاستثمارات «متعثر» حاليا نظرا لوجود نزاعات قضائية عليها.

وبحسب بن محفوظ فإن الاستثمارات السعودية في مصر تتوزع بواقع 54 مليار ريال في قطاع الشركات المساهمة المدرجة في البورصة، و14 مليار ريال مستثمرة في القطاع العقاري، إضافة إلى 37 مليار ريال في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية، مشيرا إلى أن هذه الأرقام مستندة على تقارير من وزارات وجهات رسمية مصرية.

وتنظم وزارة الاستثمار المصرية يومي 4 و5 ديسمبر المقبل مؤتمرا لجذب استثمارات وعقود خليجية للاقتصاد المصري، بمشاركة السعودية والإمارات والكويت وعمان والبحرين.

وأكد بن محفوظ أن المستثمرين الخليجيين سيحضرون بكثافة في هذا المؤتمر، للتأكيد على استمرار نشاطهم في السوق المصرية، كما سيتم الكشف عن العديد من المشروعات التي يعتزم مستثمرو القطاع الخاص الخليجي تنفيذها في السوق المصرية، منها مشروع لإنشاء مصنع للأسمدة في إحدى محافظات الصعيد باستثمارات سعودية.

وأضاف أن القطاع الخاص الخليجي سيؤكد خلال المؤتمر على اهتمامه الكبير بالاستثمار في السوق المصرية، التي لازالت- بحسب بن محفوظ- تتمتع بفرص استثمارية كثيرة لم تستغل حتى الآن، خاصة في مجالي الزراعة والتعدين، لافتا إلى أن غالبية الاستثمارات الخليجية كانت تركز سابقا على قطاع السياحة والتشييد.

وشدد بن محفوظ على ضرورة أن تقوم الحكومة المصرية بمراجعة انظمة وقوانين الاستثمار، خاصة وأن بعضها يعود لعام 1960، مشيرا إلى أن قوانين الاستثمار تمثل المشكلة الكبرى التي تواجه المستثمرين السعوديين في مصر، خاصة في ظل عدم وجود اتفاقية بين البلدين تمكن المستثمر المتضرر من اللجوء إلى التحكيم الدولي.

وأكد أن المستثمرين الخليجيين سيواصلون ضغوطهم على الحكومة المصرية لتعديل القوانين والتشريعات «البالية»، لما في ذلك من مصلحة لمصر قبل المستثمر الأجنبي.

وذكر بن محفوظ أن المستثمرين الخليجيين

قانون للتأمين الصحي للعاملين الأجانب في دبي

دبي – «رويترز»: اعتمد حاكم دبي قانونا يلزم جميع أرباب العمل في الإمارة بتوفير التامين الصحي للعاملين الأجانب في خطوة من شأنها إحداث زيادة كبيرة في الإنفاق على التامين الصحي للسكان البالغ عددهم 2.2 مليون نسمة.

وينفذ القانون الذي لم ينشر نصه الكامل على مدى ثلاثة أعوام ويلزم أرباب العمل بمنح كل عامل «تغطية تامينية اساسية» على الأقل.

وقالت هيئة الصحة بدبي في بيان إن القانون سيطبق على مراحل على مدى ثلاثة أعوام وستستمر الحكومة في تغطية المواطنين الذين يقدر عددهم بأقل من 20 بالمئة من إجمالي السكان.

وتحتاج شركات التامين لترخيص خاص من هيئة الصحة كي تصدر وثائق التامين.

وتفيد تقديرات رسمية أن ما بين 40 و50 بالمئة من سكان دبي لديهم تغطية صحية من الحكومة أو شركات تامين صحي خاصة.

ولم تتضح تكلفة سياسة التامين الجديدة لكن أرقام كابيتال نقدر أن التكلف سترتفع لأكثر من ثلاثة امثالها إلى 4.8 مليار درهم بحلول عام 2016 مقارنة مع 1.3 مليار سنويا في الوقت الراهن.

وفرضت أبوظبي التامين الصحي الإجباري في 2007 وادى ذلك لزيادة مطالبات التامين الصحي إلى أربعة امثالها.

توقع أن يستقر سعر الخام حول الـ 100 دولار للبرميل خلال المرحلة المقبلة

الشطي: توازن أسواق النفط مطلوب للسيطرة على الأسعار

توقع الخبير النفطي محمد الشطي، أن تبقى أسواق النفط متوازنة خلال الربع الرابع من العام الحالي، بفعل انخفاض المعروض وضعف الإمدادات النفطية لكل من ليبيا ونيجيريا والعراق بفعل التوترات الجيوسياسية في تلك المناطق.

وقدر الشطي أن يصل إنتاج ليبيا إلى حدود 250 برميل يومياً فقط، مقابل 1.6 مليون برميل يومياً في الوضع الطبيعي للإنتاج الليبي، فيما لايزال إنتاج العراق في تذبذب ملحوظ، بعدما سجل أعلى مستوياته في أغسطس عند 3.2 ملايين برميل يومياً، ثم انخفض إلى 2.8 مليون برميل يومياً خلال سبتمبر، نتيجة برامج الصيانة والتي رفعت الإنتاج لحدود 3 ملايين برميل يومياً في الوقت الحالي.

وأضاف أن انخفاض المعروض يشكل عامل توازن في الأسواق، حيث وصل إجمالي إنتاج أوبك إلى 29.9 مليون برميل يومياً خلال أكتوبر، ومن المقدر أن ينخفض بشكل تدريجي في نوفمبر، الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في دعم الأسعار الحالية لبرميل النفط.

وتوقع الشطي أن يستمر توازن السوق واستقرار الأسعار حتى نهاية مارس 2014، عند 100 دولار للبرميل خلال الفترة القادمة، لافتاً إلى أن المرحلة المقبلة ستكشف مدى مصداقية الاتفاق الذي تم التوصل إلية حول الملف الإيراني، حيث إن غياب التصعيد السياسي من شأنه أن يحد من احتمالات ارتفاع الأسعار وبقائها عند المستويات الحالية أو انخفاضها بشكل خفيف.

أسواق النفط تترقب دخول إيران على الساحة

وأشار إلى أن تطور المحادثات في الملف الإيراني لن يكون له تأثير سريع ومباشر على الأسواق، وأنها لن تستطيع العودة بشكل مؤثر إلا في نهاية عام 2014، مشيراً إلى أن أسواق النفط تترقب عودة إيران للسوق الدولية واستعادة العراق لمركزه المهم في السوق.

وأشار إلى أن هناك آفاقا واسعة ومتفائلة بشأن زيادة إمدادات النفط الخام خلال السنوات القادمة وهي تشمل تعافي إنتاج إيران إلى مستويات من الإنتاج الطبيعي السابق، الأمر الذي سيوفر ما يقرب من 1.2 مليون برميل يومياً من النفط الإيراني في السوق النفطية.

وأضاف انه في حال ارتفع المعروض في المستقبل القريب بعد دخول العراق وإيران للسوق بشكل فعال، بالإضافة للاستقرار السياسي من الممكن أن تشهد أسعار النفط انخفاضا محدودا في الأسعار، والتي ستهبط من 105 الى 100 إلى 95 إلى 90 دولار للبرميل، وبالتالي تقف عند المستوى الذي يعبر عن حالة توازن السوق النفطية.

وأشار إلى أن الرابح الأكبر من زيادة المعروض يصب في صالح الدول النامية، والتي تاثرت عملاتها المحلية وميزانياتها من جراء ارتفاع أسعار النفط، فيما سيكون الخاسر هي البلدان التي تقوم بتطوير آليات لإنتاج وتطوير النفط الصخري في الولايات المتحدة وغيرها من أسواق العالم، بالإضافة إلى البلدان التي تعتمد إنتاج النفط الخام في المياه العميقة.

النفط الصخري لن يشكل تحديا في المستقبل

ويرى الشطي أن دخول النفط الصخري على ساحة الطاقة الدولية لن يشكل تحديا كبيرا في المستقبل، لأن الزيادة في الإنتاج محدودة، وتقع ضمن نطاق العرض والطلب إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تأثير ذلك على البيئة واستنزاف الحقول بما يفوق 40 في المئة .

وبحسب التوقعات فإن الطلب على نفط الاوبك خلال عام 2014 سينخفض بمقدار 300 الف برميل يومياً وبالتالي تتوقع مصادر السوق ان تقوم الاوبك بأجراء خفض في السقف خلال النصف الثاني من 2014 لتحقيق التوازن في السوق.

محمد الشطي